اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣١٠	١٣٢٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

في الهم الاقتصادي

هل تعيد كوادرنا الحياة لمشاريعنا المعطلة ؟

حسام الساموك

تهب التجاذبات في موضوعة الخصخصة بين الحين والآخر ،ثم تخبو ، فلا هي قائمة لتنجز ما يقرره الساسة المعنيون ،ولا من اجراء بشأن عشرات بل مئات من مشاريع الدولة الصناعية التي تعطل الانتاج فيها قسرياً،وبغض النظر عما لحقها من(لصوص الليل والنهار) فقد تآكلت غالبية اجهزتها ومكائنها بفعل التقادم والاهمال (المقصود وغير المقصود معا) .

آخر ما أثار انتباهنا في حقل الخصخصة ما تطرقت له مسودة الموازنة حين اشير الى المشاريع الصناعية ،بفقرتين : الأولى ما درج عليه المعنيون ،حيث عدت سنة ٢٠٠٧ الساحة الزمنية المقررة لخصخصة مجموعة منها،والثانية (دعم المؤسسات والشركات العامة ذات القدرة والأمكانات المتاحة لاستعادة نشاطها واعادة هيكليتها وتحسين ادائها وتحقيق موارد ذاتية تغطي نفقاتها من خلال التنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة والتي تتبعها هذه المؤسسات والشركات) .

ومع تحفظنا الشديد على شمول قطاع كبير من المشروعات الصناعية –بما فيها المشروعات الرابحة حيث يفترض ألاّ تشمل بعمليات الخصخصة سوى المشاريع الخاسرة –ضمن برنامج الخصخصة الذي- كما يبدو- غلبت عليه العشوائية ،حين اثيرت- على سبيبل المثال –مصانع السمنت التي لم تتعرض لأعطال جوهرية، في الوقت الذي اتجه فيه العراقيون –مكرهين –لاستيراد السمنت من مصر ولبنان والهند، وظهر أن غالبية هذه المستوردات تتسم بنوعياتها الرديئة،بل المغشوشة .

نقول: مع تحفظنا على العشوائية وربما المزاجية في اختيار المشروعات الآيلة للخصخصة،لكننا نتابع باهتمام ،عزم وزارة الصناعة على اعادة الروح لأعداد كبيرة من مشاريعها الانتاجية لادارة عجلتها من جديد بعد أربع سنوات من الشلل والاهمال والتهميش ما يشكل خسارة فادحة لاقتصادنا الوطني .

هذه التوجهات عززتها تصريحات واجراءات تعضّد موثوقيتها كأقامة معرض ترويجي لمنتجات شركات وزارة الصناعة في معرض بغداد الدولي ،وتصريحات المتحدث باسم الوزارة عن قرب استئناف المشروعات المتوقفة ومنها معامل انتاج السكر وغيرها،لكي تواصل انتاجها وفعالياتها المختلفة.

ان الاقدام على اعادة دورة الانتاج في مشاريع وزارة الصناعة بما فيها المشروعات الستراتيجية كمصانع الأسمدة والبتروكيمياويات والحديد والصلب ،وعلى الرغم من تأخر هذه الخطوة ،لابدّ من أن يعبر عن وعي كامل لأولويتها في استنهاض الطاقات التقنية والبشرية المعطلة التي تجسد واحدة من طموحاتنا الوطنية في استعادة المبادرة من جديد لتفعيل اقتصادنا وأنشطتنا الانتاجية وتحقيق كل ما نصبو اليه اعتزازا بعراقيتنا المستلبة وتأكيدا لجدارة ما تصبو اليه كل شرائحنا وملاكاتنا النابضة في الانجاز والبناء والابداع.

ومع متابعتنا لمدى تحقق ما قطعته الاجهزة المعنية من عهود في طريق ما نتطلع اليه،نجدد الثقة بجدارة ملاكاتنا الفنية المعطلة لأن تعيد الحياة النابضة بل الصاخبة والطموحة لتغدو سوح الانتاج ترفل بالتواصل والحيوية ..

درب الخصخصة وديناميكية التطور

نزار قاسم محمد

> ان القطاع الخاص بحركته السريعة وديناميكيته اكثر قدرة على مواكبة التطور العلمي والتقدم التكنولوجي وخاصة في القطاعات التي تتسارع فيها الانجازات الجديدة وتستدعي متابعة دائمة . إن الفكرة الاساسية التي كانت سائدة سابقا والقائلة أن هناك بعض القطاعات التي تعتبر احتكارا طبيعيا من الدولة التي لها الحق وحدها لتقديم خدمات عامة معينة. هي فكرة زائلة. فقطاع الاتصالات مثلا صار بعهدة القطاع الخاص في مجموعة كبيرة من الدول وهو من القطاعات التي تتسارع فيها التطورات التقنية كما سبق ان ذكرنا ، ويؤدي الى تحقيق المزيد من الارباح المالية المحولة الى الخزينة وذلك بسبب تفعيل الادارة القيمة عليه ومدها بالموارد البشرية الكفوءة ومواكبة المتغيرات العلمية الجديدة.

ان من اهم التأثيرات السلبية المحتملة لهذه العملية وخاصة في العراق هو ما يدعى محاصصة الخصخصة أي ما الذي يكفل الا تنسحب سياسات المحاصصة السياسية على الخصخصة وبالتالي توزيع القطاعات على شركات تكون محسوبة على قيادات سياسية معينة؟

ويمكن ان نقول بهذا الصدد ان عملية الخصخصة لا يمكن ان تنجح اذا لم تكن شفافة تماما، وفي مشروع قانون يشمل ضمانات منها مثلا تشكيل المجلس الاعلى للخصخصة يشرف على العملية برمتها ويتأكد من تطبيق الاحكام القانونية بحذافيرها. من ناحية ثانية، الشركات التي ستتقدم الى المشاريع قد تكون شركات دولية وذلك يبعد امكانية محاصصة الخصخصة ايضا. ان القانون يجب ان يخلق سوقاً تنافسية تعمل تحت اشراف هيئات رقابية وكل ذلك يضمن تنفيذ العملية باعتماد اسس ومعايير واضحة ومحددة. والقانون يكفل حقوق الدولة التي تحتفظ بالسهم الذهبي ما يخولها مثلا نقض قرار انتقال ملكية الاسهم من مستثمر الى مستثمر استراتيجي آخر اذا كان هذا الانتقال لا يتناسب مع المصلحة الوطنية العليا.

تنمية الاسواق المالية :-

ان التجارب اثبتت ان الاسواق المالية تنمو بسرعة مطردة لدى تطبيق سياسات الخصخصة وتنمية الاسواق المالية وتطوير ادائها واساليبها وادواتها هو احد الاهداف المطلوبة في أي اصلاح اقتصادي . يجب ان يقوم مجلس الوزراء بوضع السياسة العامة للخصخصة بعد اقرار الجمعية الوطنية للقانون. وتقوم الامانة العامة للمجلس الاعلى للخصخصة التي تشمل اهل الاختصاص والخبراء بوضع دفاتر الشروط للشركات الاستشارية او مصارف الاعمال وشركات تدقيق الحسابات على ان تكون المناقصات عالمية. ويساعد الفريق الاستشاري المكلف الحكومة باختيار المستثمر الاستراتيجي او بطرح الاسهم في البورصة. ان تبني الخصخصة لا يجوز ان يرتبط بهموم ومشاكل تتعلق بالخزينة. وانما يجب ان ينظر اليها في اطار اصلاح شامل سياسي واقتصادي واداري، يهدف الى تحسين ابعاد التنمية على المدى المتوسط والطويل، لمجمل الاقتصاد الوطني، وعليه فقبل البدء بمشروع الخصخصة، ينبغي اعادة تحديد مفهوم القطاع العام والتمييز بين المؤسسات العامة المنبثقة اصلا من هذا القطاع وبين تلك التي ادخلت اليه. فالاولى التي ترتبط بالتعليم والصحة مثلا يجب الا تشملها الخصخصة.

اما بالنسبة الى المؤسسات العامة الاخرى، فيجب ان تكون الاولوية في الخصخصة للمؤسسات الموروثة من القطاع الخاص مثل فتاح باشا و باتا .. الخ ومن ثم تعقبها المؤسسات الاخرى المنخرطة في القطاع العام بالمعنى الواسع للكلمة مثل المياه، الكهرباء والاتصالات.

الاصلاح الاداري :-

ان خصخصة مرفق ما او بيعه لا تكون مجدية ما لم يترافق مع اصلاح اداري على مستوى المرافق العامة الاخرى وخاصة تلك المرتبطة بالقطاع العام (وغير القابلة للخصخصة) كمؤسسات التعليم الرسمي مثلا والمستشفيات الحكومية .ان المطلوب هو قانون للخصخصة يؤمن المصلحة العامة ويحد من الاضرار والخسائر التي قد تنتج عن تعددية الاشكال وانواع الخصخصة المطبقة من جهات متنوعة من العالم، لذلك ثمة حاجة لهيئة وطنية للخصخصة حيث يتم التمويل من اقساط او عائدات الخصخصة (بالدولار) ستوظف فيما بعد في الوحدات التي جرى تخصيصها بشكل نهائي لان ذلك من شأنه ان يغذي الخزينة العامة ويسهم في خفض الفائدة وتنعكس بالتالي ايجابياً على خدمة الدين الداخلي. اما الجهات التي تدير المرافق (الزبون) فتأخذ حقوقها من عائدات الخصخصة وذلك بما يوازي الخدمات التي امنتها. وفي النهاية يجب ان يتخذ القرار بالخصخصة او عدمها في ضوء الارباح الفعلية للانتاجية والمناخ الاقتصادي والمالي العام في البلد. اذ المهم في النهاية تحقيق ارباح انتاجية في القطاع العام وقدرة هذا القطاع على المنافسة. ليس هناك ما يؤكد على الصعيد النظري ان الملكية العامة تتفوق على الملكية الخاصة. ويتضح من النظريات الاقتصادية المختلفة التي نمت في سياق تطور الفكر الاقتصادي الليبرالي انه لم يكن هناك موقف واحد حاسم في الفترات التاريخية المتعاقبة ازاء ملاءمة او عدم ملاءمة دور الدولة الاقتصادي وقطاعها العام .

اهداف الخصخصة : -

من الاسباب الموجبة التي يجب ان ترد في مشروع قانون الخصخصة ان الخصخصة جزء لا يتجزأ من الاصلاحات التي تقوم بها الحكومة على صعيد المالية العامة واعادة هيكلة القطاع العام. فهي ليست في حد ذاتها علاجا عاما بل جزءاً من برنامج الحكومة الاقتصادي، الذي يسعى الى انشاء حلقة مثمرة تؤدي الى انخفاض نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي، وهبوط معدلات الفائدة، وارتفاع النمو الاقتصادي. كذلك فهي عملية تعزز خطط الحكومة الرامية الى اصلاح المؤسسات وانشاء اطار تنظيمي ورقابي فعال، وتعزيز الكفاءة في مختلف مؤسسات الدولة والقطاع العام.

ان برنامج الخصخصة يجب ان ينطوي على ثلاثة اهداف رئيسة مترابطة ترابطا وثيقا:

١- تحسين فعالية الاقتصاد وخاصة فعالية القطاع العام: ان عملية الخصخصة لا تؤدي فقط الى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، بل تحقق ايضا تحسينات هامة في قدرة الاقتصاد التنافسية. اما المكاسب المحققة في الفعالية الاقتصادية فتؤدي بدورها الى خفض تكاليف الانتاج، وزيادة معدلات النمو، وتحسين مستويات المعيشة لدى جميع المواطنين.

٢- زيادة الاستثمارات: سوف تصمم عمليات الخصخصة بشكل يجتذب الى القطاعات الرئيسة قدرا كبيرا من الاستثمارات الخاصة بشكل يعوض عن نواقص الاستثمارات العامة.ومن نتائج تلك العمليات تعزيز الحساب الخارجي باجتذاب رساميل لاغراض الاستثمار، وادخال تكنولوجيا جديدة وخبرة ادارية تدعم قدرة هذه القطاعات على المنافسة، علما بأن الاستثمارات الجديدة التي تحركها قوى السوق تؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بالقيمة الحقيقية.

٣- تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:سوف تستخدم حصيلة عمليات الخصخصة، بعد طرح تكاليفها، لتخفيض الدين العام وعجز الموازنة .

ان هذه الاهداف الرئيسة الثلاثة تدعم في الواقع البرنامج الخاص بتأهيل المالية العامة، لأنها تزيد معدلات النمو وتخفف عبء خدمة الدين العام. غير ان هناك اهدافا اخرى يمكنها ان تدعم الاهداف الرئيسة وهي:

١-زيادة الانفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية وتخصيص مزيد من الموارد لتنمية المناطق المحرومة: ان عملية الخصخصة، بوصفها جزءا من مجموعة تدابير مصممة لاصلاح القطاع العام ماليا واداريا، سوف تحرر موارد مالية ومؤسسية تتيح تركيز الجهود على قطاعات بالغة الاهمية تحتاج الى استثمارات طويلة الاجل كالعناية الصحية وعودة المهجرين وتنمية المناطق المحرومة.

٢- توسيع قاعدة الضريبة بنقل مرافق عامة اقتصادية الى القطاع الخاص: ان المرافق العامة الاقتصادية والاستثمارية والتي لم تدفع ضرائب حتى الآن سوف تخضع للضريبة فتزداد بذلك الايرادات العامة من الضرائب. ومن جهة اخرى، سوف تؤدي عمليات الخصخصة الى تعزيز النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهي ستسهم في توسيع قاعدة الضريبة.

٣- زيادة ملكية الاسهم من الجمهور، بما في ذلك ملكية الاسهم من الموظفين: سوف يتيح برنامج الخصخصة لجميع المواطنين المشاركة في المنافع. فالحكومة سوف تقوم، قدر الامكان، بعرض الاسهم على الجمهور، مع تحديد النسبة المئوية القصوى للاسهم التي يمكن لشخص واحد ان يحوزها بصورة مباشرة او غير مباشرة، على ان يتم تسعير الاسهم بشكل يجعلها في متناول معظم المواطنين. والواقع ان تدابير كهذه تضفي على برنامج الخصخصة طابعا ديموقراطيا يشجع نشوء نوع من الرأسمالية الشعبية.

٤- تطوير وتنويع الاسواق المالية: تؤدي عمليات الخصخصة الى تعبئة الادخار القومي وتتيح تخصيص الموارد الرأسمالية بمزيد من الفعالية. وهي تشجع المواطنين على اعادة مدخراتهم الخارجية الى القطر من اجل استثمارها في الاقتصاد الوطني، ما يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات.

السعودية تتعهد بالعمل على استقرار إمدادات النفط

وعدت السعودية بالعمل على ضمان الاستقرار في إمدادات النفط على الصعيد العالمي.

وقال مكتب الرئاسة الكورية الجنوبية إن الرئيس روه مو هيون طلب من وزير النفط السعودي علي النعيمي الذي يزور سول حاليا المساعدة في توفير إمداد مستقر للنفط والغاز المسال لبلاده.

وأوضح المكتب في بيان أن النعيمي وعد ردا على الطلب ببذل أقصى جهوده للحفاظ على استقرار إمدادات الطاقة من بلاده إلى كوريا الجنوبية وكذلك إلى الأسواق العالمية.

وكان النعيمي قد كشف خلال زيارة للهند الأسبوع الماضي عن خطط لزيادة الطاقة الإنتاجية باستثمارات تبلغ ٨٠ مليار دولار.

كما أعلن خلال الزيارة نفسها أن الإمدادات النفطية العالمية على الأمد الطويل ستكون كافية.

وأوضح أن السعودية تنفذ برنامجا استثماريا ضخما لرفع قدرتها الإنتاجية إلى ١٢,٥ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠٠٩ وبلغ معدل إنتاج السعودية عام ٢٠٠٦ تسعة ملايين برميل نفط يوميا.

لا اجتماع استثنائيا

وقال وزير الطاقة القطري عبد الله بن حمد العطية إن منظمة أوبك لم تتفق على عقد اجتماع استثنائي لبحث الانخفاض الشديد في أسعار النفط هذا العام.

وأضاف أن الاجتماع التالي لأوبك سيكون كما هو مقرر في آذار القادم.

التجارة تقيم معرض (صنع في العراق) ٢٠٠٧

بغداد / كريم السوداني

تنظم الشركة العامة للمعارض معرض (صنع في العراق) للفترة بين (٢٥ - ٢٨) نيسان المقبل بالتعاون مع مجموعة الاعمال لإقامة المعارض.

ذكر ذلك بيان للمكتب الاعلامي في الوزارة واضاف إن إقامة هذا المعرض يشكل نقطة هامة ومناسبة لالتقاء جميع شركات القطاع الخاص والمختلط والقطاع العام وشركات الصناعات الوطنية في إطار الهدف العام لبناء العراق الجديد وتشجيع الاستثمار والنشاط التجاري والاقتصادي الوطني العراقي.. واوضح البيان أن الجهات التي ستشارك في معرض (صنع في العراق) تضم الشركات والوكالات العراقية المعنية بالصناعات والمقاولات والاتحادات والغرف التجارية والصناعية إضافة الى الوزارات والجهات الرسمية المختصة وافاد ان المعرض سوف يضم جميع السلع والمنتجات الاستهلاكية والانتاجية ذات العلاقة في بناء واعمار العراق..

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثامن وا لاربعون بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق ١/٢٣/ ٢٠٠٧ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٤
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٩٥
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٦٠,٦٠٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	————
مجموع عروض الشراء - دولار	٦٠,٦٠٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات(١٢٩٣) دينار /حوالات .
ب-سعر البيع النقدي (١٣٠٦) دينار /دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٣,١٠٥,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٤٧,٥٠٠,٠٠٠)دولار.